

السياسات الأمريكية تجاه الطاقة وتغير المناخ في ظل إدارة ترامب: التداعيات على أسواق الطاقة ودول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور جيم كراني، وإلسي هونج
معهد باكر للسياسات العامة، جامعة رايس

فبراير 2017

التراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2017

الدكتور جيم كراني

زمالة والاس إس ويسلون لدراسات الطاقة، معهد السياسات العامة في جامعة رايس.

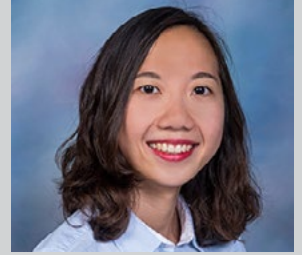
تتناول أبحاث الدكتور كراني الجوانب الجيوسياسية للطاقة مع التركيز تحديداً على منطقة الشرق الأوسط والدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) والإستراتيجيات السياسية والاقتصادية التي تطبقها هذه الدول. وتُركز المقالات الأكاديمية التي ينشرها على دعم الطاقة والطلب عليها علاوة على الشؤون السياسية الداخلية في الدول المُصدرة. ويتولى الدكتور كراني تدريس مقررات عن سياسات الطاقة والجوانب الجيوسياسية لها في جامعة رايس، وهو عضو أيضاً في المجموعة البحثية لسياسات الطاقة في جامعة كامبريدج وهي الجامعة التي حصل منها على درجة الدكتوراه.



إلسي هونج

باحث معاون في معهد السياسات العامة في جامعة رايس.

وتحمل إلسي هونج ماجستير العلوم في إدارة الطاقة من جامعة تولين و بكالوريوس الآداب في إدارة الأعمال من جامعة تايوان الوطنية. وتناولت دراساتها بعد التخرج صناعة الطاقة مع التركيز تحديداً على مجالات معينة منها المؤسسات المصرفية الاستثمارية، والجوانب الاقتصادية لقضايا البيئة، وصناعة الطاقة، والاقتصاد القياسي.



ملخص تنفيذي

- ستعيد إدارة ترامب والكونجرس الأمريكي الذي يقوده الحزب الجمهوري صياغة السياسات الأمريكية تجاه الطاقة وتغير المناخ، حيث من المقرر أن يطبق أسلوباً يمزج بين وجهات النظر الشعبوية والحمايية والاتجاهات المؤيدة لقطاع التجارة والأعمال ومناهضة القيود التنظيمية.
- النتائج التي سيتمخض عنها هذا التحول ستكون محدودة النطاق لسببين؛ أولاً الحكومة الفيدرالية ليس لها إلا تأثير عند الدرجة الثالثة على قطاع الطاقة والذي يعتمد أولاً على مؤشرات الأسواق الدولية وثانياً على اللوائح والأنظمة التي تطبق مستوى كل ولاية. من ناحية أخرى، من المحتمل أن تعطي إدارة ترامب الأولوية لسياسات الهجرة والتجارة على سياسات الطاقة.
- في ضوء انخفاض تكاليف استيراد النفط من منطقة الخليج العربي وامتلاك المملكة العربية السعودية لقدرة لا بأس به من منشآت التكرير الأمريكية، فمن غير المحتمل أن تؤدي سياسات ترامب إلى تغييرات كبرى في مقدار واردات النفط القادمة من المنطقة (وبصفة رئيسية من المملكة العربية السعودية) والتي تشكل نسبة وقدرها 17% من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الخام.
- مع هذا إذا تمت الموافقة على خط أنابيب Keystone XL وتم إنشاؤه فإن ذلك يمكن أن يُمثل مصدراً جديداً للتنافس على أسواق الخام الثقيل في ساحل الخليج الأمريكي من خلال زيادة إمكانية الحصول على الخام الكندي.
- من المرجح أن تزيد الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي في ظل رئاسة ترامب بحيث تنافس الدول الخليجية المنتجة للغاز مثل قطر، في حين أنها ستكون مصدر واردات محتمل للكوييت ودولة الإمارات العربية المتحدة. في ذات الوقت، من غير المحتمل أن يصبح الغاز الصخري مصدراً كبيراً لإمداد منطقة الخليج بالغاز جراء ارتفاع تكاليف استخراجها، وزيادة الاستهلاك المحلي الأمريكي، ووجود أسواق أكثر ربحية في حدود المسافة التي تقطعها خطوط الأنابيب.
- ربما تقوم إدارة ترامب بتفويض سياسات تغير المناخ التي كانت مطبقة في رئاسة باراك أوباما أو تتخلص منها نهائياً. ورغم ذلك، فإن استهلاك الفحم في أمريكا - وهو الهدف الرئيس لخطة الطاقة النظيفة لأوباما - سيظل يواجه منافسة قوية من الغاز الصخري الرخيص، وتقنيات توليد الطاقة الأكثر نظافةً، ومخاطر تجدد فرض قيود بسبب المناخ في المستقبل.
- إذا انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقات المناخ الدولية، فإنها قد تتكبد خسائر دبلوماسية في صورة علاقاتها مع بعض الدول والذي يمكن أن يصل إلى حد اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الولايات المتحدة. تضع هذه الورقة البحثية تصوراً مفاده أن إدارة ترامب ستتبني منهج "السير البطيء" في سياسات تغير المناخ المحلية مثلما كان عليه الحال في ظل إدارة جورج دبليو بوش.

تفاصيل الموضوع

فضلاً عما سبق، تضع هذه الدراسة تصوراً بحدوث ما يلي:

• من المحتمل أن تحدث زيادة في الصادرات الأمريكية من أنواع الوقود الأحفوري ولا سيما الغاز الطبيعي. الدول المستوردة للغاز في منطقة مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت قد تستفيد من زيادة المعروض. إذا افترضنا ثبات كل العناصر الأخرى، فإن الزيادة في المعروض من النفط والغاز في الأسواق الدولية ستحدث نوعاً من الاعتدال في الأسعار.

• ستتأثر التجارة في الغاز الطبيعي الأمريكي سواء من خلال الأنابيب أو الشحن جراء العلاقة بين إدارة ترامب ودول الجوار وخصوصاً المكسيك.

• من غير المحتمل أن تُحدث سياسات ترامب تغييراً كبيراً في مقدار الواردات الأمريكية من النفط الخليجي. يمكن أن يؤدي تخفيف حدة المعايير المتعلقة بكفاءة استهلاك الوقود في السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة طفيفة في الطلب على السيارات.

أبرز التأثيرات على قطاع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية سيكون مصدره مؤشرات السعر القادمة من الأسواق الدولية. فالوسائل التي تملكها إدارة ترامب لإعادة صياغة شؤون الطاقة المحلية محدودة النطاق، لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمتنع بصفة عامة عن فرض ضرائب أو تقديم دعم لأسعار المنتجات أو امتلاك أجزاء من قطاع الطاقة.

التغيرات في السياسات الأمريكية إزاء الطاقة

الاكتفاء الذاتي الأمريكي من النفط: لطالما كان الاستقلال في قطاع الطاقة أحد الشعارات الدائمة - بالرغم من تعذر الوصول إليه - لكافة الرؤساء الأمريكيين منذ الخطة التي وضعها جيمي كارتر في 1977 لتقليل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد من الخارج تدريجياً. وأطلق ترامب دعوة مشابهة في مايو 2016 متعهداً بصياغة السياسات التي تقوم على تفضيل الإنتاج المحلي من النفط والغاز¹ ومنذ بداية الطفرة التي حدثت في الغاز الصخري الأمريكي، فإن الدعوات التي تنادي "بالاستقلال في قطاع الطاقة" في أمريكا يتم تفسيرها عادةً باعتبارها تأييداً للاكتفاء الذاتي من النفط. وتتمتع أمريكا بالاكتفاء الذاتي من الفحم منذ فترة طويلة² ولا تستورد إلا نسبة 3% فقط من الغاز الطبيعي معظمها من كندا³. ولا تستورد الولايات المتحدة الأمريكية إلا نسبة 2% فقط من احتياجاتها من الكهرباء ومعظمها من كندا⁴ وتقريباً نصف وقودها النووي ومعظمه من كندا وكازخستان⁵.

ولا يزال النفط والمنتجات المكررة هي الواردات الرئيسية بالرغم من تناقص أهميتها باستمرار. في عام 2015 استوردت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 24% من الكميات التي تستهلكها من النفط، وهي أقل نسبة منذ عام 1970⁶. وكانت نسبة 20% تقريباً من الواردات الأمريكية من النفط من منطقة الخليج في 2015 ومعظمها من المملكة العربية السعودية وهي ثاني أكبر مُصدّر للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد كندا. (انظر الشكل 4 في الصفحة 6.)

ينذر الفوز المفاجئ لدونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وانقراض الحزب الجمهوري على مرشحي الحزب الديمقراطي في كلا غرفتي الكونجرس الأمريكي بتغيير أيدولوجي جذري في السياسات الأمريكية تجاه الطاقة والمناخ. ومن المرتقب أن تفسح الأساليب المثقلة بالقيود التنظيمية التي كانت سائدة في ظل رئاسة باراك أوباما الطريق أمام منهج مزيج في إدارة ترامب والتي يبدو حتماً أنها ستجمع بين التوجهات الشعبوية والحمائية مع المواقف التقليدية للحزب الجمهوري التي تقوم على تشجيع التجارة والأعمال ورفض القيود التنظيمية.

وهذه هي المرة الأولى التي يهيمن فيها حزب واحد على الرئاسة وكلا غرفتي الكونجرس في الحكومة الأمريكية منذ 2009. ويعني تركز السلطة في أيدي الجمهوريين أن احتمال حدوث تغيير جوهري في هذه القضايا أقرب مما كان عليه الحال في الماضي القريب. ويبدو أن تعيين ترامب لفايض جديد في المحكمة العليا سيؤدي حتماً إلى توسيع نفوذ الحزب الجمهوري مما يجعل أعلى محكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تميل ناحية اليمين.

بالرغم من بدء سيطرة الحزب الواحد في واشنطن إلا أن هناك معوقات أمام توقع سياسات معينة من قبل الإدارة الجديدة نظراً لغياب العمق في تصريحات السياسة الخارجية حتى الآن، علاوة على تضارب التصريحات ومواقف الأشخاص المعينين لتولي مسؤولية قضايا الطاقة. فعلى سبيل المثال، يعلن ترامب تأييده لزيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي والفحم، وفي الوقت نفسه ينادي بإنعاش الطاقة النووية ويعبر عن دعمه لتوليد الطاقة الكهروكهربائية من المصادر المتجددة. وهناك علاقة تنافس مباشرة بين هذه التفتيات الأربع المذكورة آنفاً في أسواق توليد الكهرباء الأمريكية. تسلط هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية الضوء على مدى التغيير الذي قد يحدث في السياسات الأمريكية تجاه الطاقة وتغيير المناخ في ظل إدارة ترامب وتداعيات ذلك على (i) الولايات المتحدة الأمريكية نفسها و(ii) أسواق الطاقة على مستوى العالم و(iii) الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

أهمية الموضوع لدول مجلس التعاون الخليجي

تشهد سياسات الطاقة الأمريكية تطورات في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب، وهذه التغيرات سيكون لها تأثير على التجارة والسياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الرئيسية المصدرة للطاقة على مستوى العالم بما فيها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويُحتمل أن يُحدث التغيير في السياسات الأمريكية تأثيرات أيضاً في تدابير مواجهة تغير المناخ والموضوعات الجيوسياسية المتعلقة به على مستوى العالم.

في ضوء البيانات التي أدلى بها ترامب والتعيينات الوزارية التي تظهر تأييداً للوقود الأحفوري وموقف الإدارة الأمريكية الجديدة الذي لا ينطوي على التزام تجاه تدابير تغير المناخ، فإن المواطنين الأمريكيين والشركات الأمريكية ربما يشعرون بانخفاض حدة الضغوط الحكومية تجاه تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الوقود الأحفوري. وسيمارس منتجوا الوقود الأحفوري الأمريكيون على الأرجح نشاطهم في ظل قيود تنظيمية أقل مما كان عليه الحال في الفترة السابقة.

توجه وزارة الطاقة الأمريكية السياسات الأمريكية إزاء الطاقة إلى حد ما، حيث أن مهمتها الرئيسية هي البحث النووي والحفاظ على صلاحية الأسلحة. المرشح الذي رشحه ترامب لوزارة الطاقة هو ريك بيرري، المحافظ الأسبق لولاية تكساس، وأحد الداعمين لصناعة النفط والغاز والذي شهدت فترة حكمه لتكساس تخفيف الرقابة الحكومية على صناعة النفط والغاز. وتزامن مع الفترة التي قضاها بيرري محافظاً لولاية تكساس زيادة في معدل حرق الغاز الطبيعي في تكساس، والذي تعزوه التقارير الصحفية إلى إجماع مسؤولي الولاية عن تطبيق التشريعات القائمة فعلاً.¹⁰ وبالرغم مما سبق فإن بيرري دعم أيضاً توليد الطاقة الكهروأثرية من الرياح من خلال تحديد الأسعار والسياسات المنظمة لذلك مما أسفر عن نجاح ولاية تكساس في زيادة حجم الطاقة الناتجة من محطات الرياح التي تم تركيبها لتتجاوز 1.5 جيجا واط في 2015¹¹ وفي الوقت نفسه توصيل الطاقة الكهروأثرية الناتجة من الرياح من غرب تكساس إلى شرقها عبر خطوط جديدة لنقل الكهرباء مسافتها 3600 ميل (5,800 كيلو متر). ومنذ ذلك الوقت، أصبحت تكساس أكبر ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية في مقدار الطاقة الكهروأثرية الناتجة من الرياح.¹²

وقام ترامب بتعيين سكوت برويت في منصب رئيس وكالة حماية البيئة الأمريكية، وهو أحد أنصار الوقود الأحفوري وأحد المنتقدين لمبادرات وكالة حماية البيئة بما فيها المبادرات التي تهدف إلى وضع قيود تنظيمية على انبعاثات الكربون الناتجة من توليد الطاقة الكهروأثرية، إذا تم التأكيد على تعيين برويت، والذي شغل سابقاً منصب المدعي العام لولاية أوكلاهوما، فمن المتوقع أن يقوم بتخفيف حدة رقابة الحكومة المركزية على الشركات بما في ذلك القيود المتعلقة بالوقود الأحفوري.

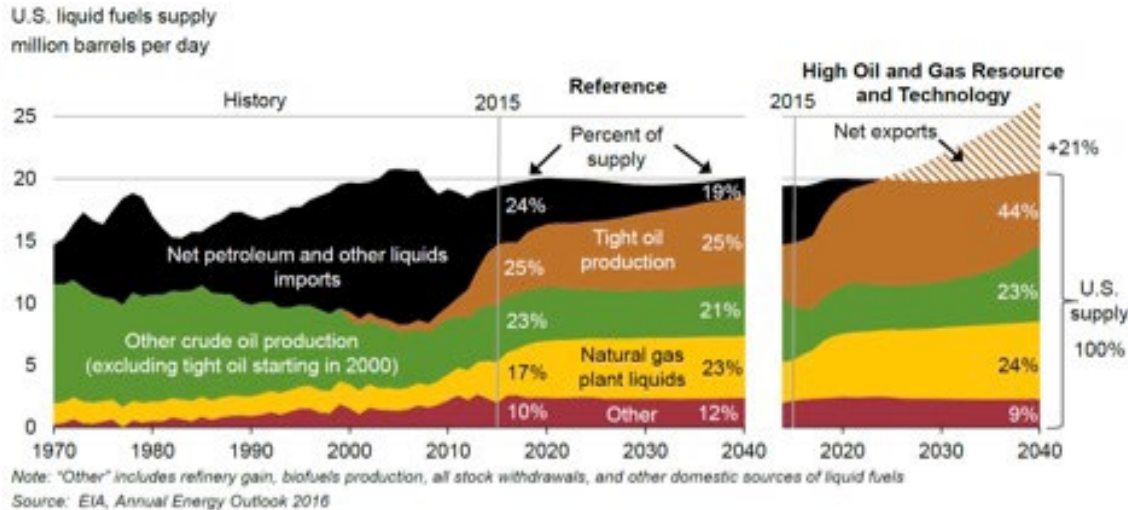
البيئة التشريعية في قطاع الوقود الأحفوري وتوليد الطاقة الأمريكي: إن الأداة الرئيسية التي تملكها إدارة ترامب لصياغة سياسات الطاقة هي التشريعات متمثلة في القواعد والمعايير المفروضة على ممارسات الأعمال. ويبدو مرجحاً أن يسعى ترامب والمعيّنون في المناصب الوزارية إلى دفع التشريعات الفيدرالية بعيداً عن حماية البيئة والتركيز بدلاً من ذلك على مصالح الأعمال والشركات ومنح كل ولاية من الولايات الأمريكية صلاحية السيطرة والرقابة على ذلك. ومن بين النتائج المحتملة أيضاً إلغاء المعايير التي كانت مفروضة في عهد إدارة باراك أوباما على كفاءة استهلاك الوقود في السيارات ونسب التلوث الناتجة من مصافي التكرير وانبعاثات الميثان علاوة على رفع الحظر المفروض على الحفر والتعدين في الأراضي الفيدرالية والمناطق البحرية التي يُحظر فيها الآن الحفر والتنقيب. ومن المحتمل كذلك أن يتم تخفيف أو حتى إلغاء القيود التي كانت مقترحة في إدارة أوباما بشأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من محطات توليد الطاقة والتي سترد فيما بعد.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن نسبة الواردات النفطية ضمن ما تستورده الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل الانخفاض بحيث تصل إلى 19% بحلول عام 2040. وقامت إدارة معلومات الطاقة أيضاً بإعداد حالة بديلة "لموارد وفيرة" وهي الحالة التي تؤدي فيها التطورات في التكنولوجيا إلى الوصول إلى التكلفة المجدية اقتصادياً لمجموعة كبيرة من الموارد غير التقليدية مما يسمح للبلاد بالوصول إلى الهدف الذي طال انتظاره بالاكتمال الذاتي من النفط في العشرينات من هذا القرن. وفي هذه الحالة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح مُصدراً صافياً مما يجعلها تُصدّر إلى الخارج كمية تصل إلى 6 مليون برميل يومياً، وهو ما يعادل تقريباً خمس حجم إنتاجها 2040 (انظر الشكل 1).⁷

من الجدير بالذكر أن قطاع النفط والغاز الأمريكي يتألف من آلاف الشركات الخاصة التي تعمل في استقلال كلي عن سيطرة الدولة.⁸ ويعتمد النمو في الإنتاج النفطي الأمريكي على الأسعار السائدة في الأسواق الدولية والتطورات التكنولوجية علاوة على العوامل الموجودة فعلاً ومنها منشآت البنية التحتية، والقوانين المنظمة لاستخدام الأراضي، وحقوق التعدين، ولن يكون لترامب سلطة رسمية على قطاع النفط الأمريكي، كل ما هنالك أن تصريحات التعبير عن النوايا الحسنة التي يدلي بها ستحدث أثرها في صورة سن تشريعات فيدرالية - أو عدم سنها - مما يؤثر على تكاليف الالتزام بالمعايير التي تتحملها شركات الإنتاج والنقل والمستهلكون. ويذهب البعض إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تحقق أبداً "الاستقلال" في النشاط النفطي خارج حدودها، لأن أسعار النفط تحدد على مستوى العالم وتؤثر تأثيراً مباشراً على الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن مكان الإنتاج.

التعيينات في المناصب الوزارية: سيسهم أيضاً الأشخاص الذين يعينهم ترامب في المناصب الوزارية في صياغة السياسات في هذا الشأن. ويمكن أن يساعد تعيين ريكس تيلرسون، المدير التنفيذي السابق لشركة إكسون موبيل، في منصب وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الطاقة الأمريكي على المستوى الدولي. فقد يطبق تيلرسون سياسات لصالح قطاع الطاقة الأمريكي وتحديداً صناعة الوقود الأحفوري وذلك من خلال جهود المعونات الأجنبية في الدول النامية والتي تعتبر تجارة الطاقة والحصول عليها أولوية. على سبيل المثال، فإن "مبادرة طاقة أفريقيا" التي طبقتها إدارة أوباما،⁹ والتي تعتمد على زيادة توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي والمصادر المتجددة - وليس الفحم - قد يتم التخلي عنها أو إعادة صياغتها في ظل رئاسة تيلرسون لوزارة الخارجية الأمريكية والتي ربما تتعد عن المصادر المتجددة وتتوجه بدلاً من ذلك إلى الوقود الأحفوري.

الشكل 1: تنبؤات المعروض النفطي الأمريكي خط الأساس (يساراً) والبديل (يميناً).



هو التراجع عن أبرز السياسات المعنية بالمناخ في عهد أوباما وهي خطة الطاقة النظيفة (CPP). وتهدف الخطة - والتي لا تزال تواجه عقبات جراء الدعاوى القضائية الكثيرة المرفوعة لإلغائها - إلى تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 32% عن المستويات التي كانت عليها في عام 2005 وذلك بحلول عام 2030. وتجدر الإشارة إلى أن محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالفحم هي الهدف الرئيس لخطة الطاقة النظيفة، ومن ضمن الخيارات المتاحة أمام إدارة ترامب هو الاستهداف المباشر لخطة الطاقة النظيفة من خلال محاولة سحبها أو السير في طريق أقل مواجهة مع الآخريين وهو إيقاف التمويل المالي المخصص لها عن طريق الكونجرس.

سواء تم إلغاء خطة الطاقة النظيفة أم بقيت كما هي، فمن غير المحتمل أن تزداد حظوظ استخدام الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية زيادة ملحوظة. وتظهر الأرقام التي نشرتها إدارة معلومات الطاقة أن استهلاك الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض بنسبة 13% في عام 2015 وبنسبة 15% في عام 2016 بالرغم من أن خطة الطاقة النظيفة غارقة في معارك قضائية تسببت في تأخير تنفيذها (انظر الشكل 2). وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يتعافى الطلب على الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية تعافياً طفيفاً بنسبة تصل إلى 2% تقريباً في 2017 نظراً لارتفاع المتوقع في أسعار الغاز.¹⁴

ترجع المصاعب التي يتعرض لها استخدام الفحم في جزء منها إلى عوامل السوق وتعود بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد في أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي مما جعل أسطول محطات توليد الطاقة الكهربائية القديمة التي تعمل بالفحم في أمريكا تفقد ميزتها التنافسية. وتحقق خطة الطاقة النظيفة أقصى استفادة ممكنة كحائط صد لمقاومة إعادة إحياء صناعة الفحم في حالة حدوث ارتفاع هيكلي في أسعار الغاز الطبيعي. إذا تم سحب خطة الطاقة النظيفة، فقد نتوقع حدوث مدة قصيرة من الإبطاء في صورة التأخر في تفكيك محطات الفحم التي لم تصل إلى نهاية عمرها الافتراضي.

يواجه الطلب على الفحم على المدى البعيد سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تهديداً من منافسة تقنيات توليد الطاقة الأكثر نظافة له علاوة على الضرائب والقيود الخاصة بتغير المناخ. بالرغم من احتمال أن نشهد

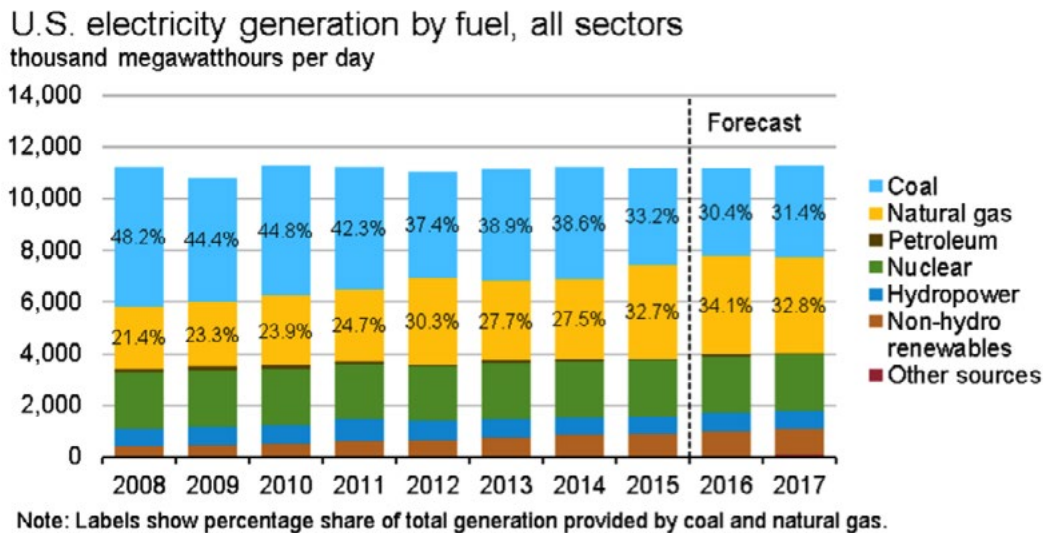
ربما يشعر أصحاب خطوط النفط والغاز، وهم أحد بؤر التركيز التي اتجهت إليها أنظار المعارضة الشعبية في الفترة الأخيرة، بالارتياح أيضاً. حيث أن ترامب لديه الفرصة لتعيين عدد لا يقل عن عضوين من أعضاء اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة والتي تختص بوضع القيود التنظيمية لخطوط الأنابيب بين الولايات. وطلب ترامب من شركة ترانس كندا، وهي الشركة التي تقدمت بمشروع خط أنابيب Keystone XL ورفضته إدارة أوباما لأسباب تتعلق بالمناخ، بإعادة تقديم طلبها للحصول على تصريح لعبور الحدود الأمريكية. ومن المقرر أن ينقل خط أنابيب Keystone XL - إذا تم إنشاؤه - النفط الخام الاصطناعي، والذي يزيد معدل الكربون فيه بنسبة 17% تقريباً مقارنة بالأنواع المتوسطة من الخام الأمريكي، من الرمال النفطية الكندية إلى مصافي التكرير الموجودة في ساحل الخليج الأمريكي.¹³

الإلغاء الشامل لكافة اللوائح التنظيمية التي كانت مطبقة في عهد إدارة أوباما من المحتمل أن ينتج عنه سيل من الدعاوى القضائية ومن ثم لا يبدو أنه أحد السيناريوهات المحتملة. من الصعب التخلص من التشريعات الفيدرالية بما في ذلك اللوائح التشريعية القائمة على الإقرار الذي تم مؤخراً بأن هناك "مصدر تعريض للخطر" بموجب قانون الهواء النظيف الأمريكي والذي يُعتبر فيه ثاني أكسيد الكربون أحد الغازات المسببة للتلوث. يقتضي الإلغاء التام لهذه التشريعات شهادات مؤيدة له من العلماء وذوي الشأن بما في ذلك المختصين بالشؤون البيئية، وسيتم الطعن عليه أمام المحاكم، ومع هذا فإن إدارة ترامب بإمكانها رفض تنفيذ أو تطبيق اللوائح التشريعية التي لا توافق عليها.

الطريقة الأبسط مما سبق هي إيقاف سريان إرشادات البيت الأبيض بشأن تغير المناخ علاوة على أي أوامر تنفيذية من فترة باراك أوباما والتي لم يتم تطبيقها من خلال التشريعات الرسمية أو الدعاوى القضائية، ولم يستطع باراك أوباما إلى حد بعيد التوصل إلى أرض مشتركة وتفاهات حول أولويات السياسات مع الكونجرس الذي كان يهيمن عليه الجمهوريون في معظم رئاسته ومن ثم اعتمد على الإجراءات التنفيذية وهي أقصر قابلية للاستمرار مقارنة بالتشريعات العادية.

السياسات بشأن الفحم: من بين الوعود الانتخابية التي أطلقها ترامب في حملته هو التراجع عن السياسات المناهضة لاستخدام الفحم التي كانت تطبقها إدارة أوباما. وأكد الاحتمالات المطروحة

الشكل 2: تنخفض نسبة مساهمة الفحم بين مصادر توليد الطاقة الأمريكية ببطء وثبات منذ 2008.



المصدر: EIA, Short-Term Energy Outlook, December 2016.

نظام الأرصدة التعويضية قبل الأوان المحدد لهايتها. إذا لم يكن هناك أرصدة تفضيلية، فإن طاقة الرياح والطاقة الشمسية ستقل قدرتها على منافسة الغاز الطبيعي من منظور التكلفة. ومن المتوقع بلا جدال أن تواصل بعض الولايات السياسات الداعمة لمصادر الطاقة المتجددة لديها، وربما يستمر تطوير التكنولوجيا في تحسين الكفاءة وتقليل التكلفة.

التداعيات على قطاع النفط والغاز الأمريكي وزيادة الصادرات الأمريكية

إذا كان يجوز استخدام أسعار أسهم الوقود الأحفوري كمؤشر، فإن المشاعر الأولية للمستثمر توجي بأن إدارة ترامب فرصة جيدة لقطاع النفط والغاز. ويمكن أيضاً طرح الحالة المناقضة لما سبق. فمن جانب، يمكن أن يؤدي تخفيف التشريعات البيئية إلى تحسين توقعات النمو في قطاع إنتاج النفط والغاز من خلال تقليل توقعات التكاليف المستقبلية الخاصة بالنفقات الرأسمالية لتقليل الانبعاثات. ومن جانب آخر، إذا نجح ترامب في إحياء صناعة الفحم أو الطاقة النووية فإن الغاز الطبيعي سيواجه مصدراً جديداً غير متوقع للمنافسة في قطاع توليد الطاقة.

لقد أجبر الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط شركات النفط والغاز الأمريكية على تحسين الكفاءة الاقتصادية. وتخفض تكاليف التعادل¹⁹ لآبار النفط والغاز المستخرج من الصخور بنسبة متوسطة قدرها 22% في السنة منذ 2013.²⁰ بالرغم من أن ملائمة الأسعار السائدة في الأسواق الدولية هي أبرز الشروط المسبقة إلا أن السياسات الداعمة لقطاع النفط والغاز الأمريكي يمكن أن تساعد في زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي والنفط والخام والمنتجات المكررة الأمريكية.

لعل أبرز إجراء لتحسين حظوظ قطاع النفط والغاز الأمريكي هو ذلك الذي تم في ظل إدارة أوباما عندما شهد عام 2015 إلغاء الحظر المفروض منذ مدة طويلة على الصادرات النفطية بدعم من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونجرس الأمريكي. بجانب ذلك، وافقت إدارة أوباما على إصدار تصاريح لمنشآت بنية تحتية جديدة للغاز الطبيعي والتي من المتوقع أن تُحدث زيادة حادة في الصادرات الأمريكية. ومن بين المشاريع التي تمت الموافقة عليها خط أنابيب إضافيين للغاز الطبيعي إلى المكسيك واللذان سيؤديان إلى زيادة ملحوظة في متوسط الكمية التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وقدرها 2.1 مليار قدم مكعب يومياً. علاوة على إنشاء عشر محطات لتسييل وتصدير الغاز الطبيعي المُسال.²¹ وتبين نماذج المحاكاة والتنبؤات التي أعدها معهد باكر في جامعة رايس أن عدد محطات الغاز الطبيعي المُسال التي حصلت على تصاريح إنشائية يتجاوز على الأرجح إجمالي العدد الذي سيتم بناؤه فعلاً في ضوء الزيادة المستمرة في المعروض من الغاز الطبيعي المُسال على مستوى العالم.²²

من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على صادرات الغاز - بحسب ما ذكر آنفاً - هو المكسيك. ويحل الغاز الصخري الأمريكي، الذي تستورده المكسيك من خلال خطوط الأنابيب، محل زيت الوقود الثقيل في قطاع توليد الطاقة المكسيكي ويقضي أيضاً على واردات الغاز الطبيعي المُسال الأعلى تكلفة (انظر الشكل 3). ومع هذا فإن ترامب تحدث عن فرض قيود على حركة التجارة والهجرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. وربما إحدى النتائج المترتبة على تدهور العلاقة بين الجانبين هي انخفاض التوقعات بحدوث زيادة في صادرات الغاز الطبيعي الأمريكية. وتشمل المشاريع المعرضة للخطر في مثل

فترة مدتها ثماني سنوات من مواقف الجمهوريين المؤيدة لاستخدام الفحم في الحكومة الأمريكية إلا أن تباير المناخ على المستوى الوطني لا سبيل إلى إلغائها إلى الأبد. وهناك احتمال قوي بأن يأتي رئيس في المستقبل يعيد التشريعات المناهضة لاستخدام الفحم مما قد يقضي في ذلك الحين على أي استثمارات جديدة في مصادر الاحتراق القائمة على الفحم.¹⁵

السياسات تجاه الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة في ظل إدارة ترامب: تحدث ترامب أيضاً عن تأييده للطاقة النووية أثناء المناظرة الرئاسية الخاصة بالعلوم في سبتمبر 2016، وقال إنها يجب أن تظل جزءاً من مصادر توليد الطاقة الأمريكية "لفترة طويلة في المستقبل".¹⁶ إن إنشاء محطات الطاقة النووية الجديدة هي عملية تستغرق عقوداً عديدة من الزمان على مدار فترات رئاسية لعدة رؤساء. ويمكن أن تبدأ إدارة ترامب في خطوات الموافقة على إنشاء محطات جديدة مع تقديم المساعدات التي قد تؤدي إلى تمديد العمر الافتراضي للمحطات الموجودة حالياً.

تقترب الكثير من محطات الطاقة النووية الأمريكية من نهاية عمرها الافتراضي المعتاد. فمن المقرر خروج ثماني محطات بطاقة توليد خالية من الكربون قدرها 9.3 جيجا واط تقريباً من الخدمة على مدار السنوات القليلة المقبلة.¹⁷ ويمكن أن تؤدي الجهود التي تبذلها حكومات الولايات مع الدعم المحتمل من إدارة ترامب إلى استمرار تشغيل خمس محطات على الأقل من بين هذه المحطات. وتقدم ولايتا نيويورك وإلينوي "أرصدة دائنة عند الوصول بالانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر" وهو نوع من الدعم لتمكين المحطات الحالية من الحفاظ على ميزتها التنافسية مع الغاز الطبيعي الأرخص ثمناً. وعندما تستمر المحطات النووية الخمسة في الخدمة، فإنها ستعوض مقداراً من النمو قدره حوالي 720 مليون قدم مكعب في اليوم من الطلب على الغاز الطبيعي.¹⁸ وفي حالة بذل جهود إضافية لإحياء الطاقة النووية من قبل أي رؤساء أمريكيين في المستقبل، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تأجيل خروج المزيد من المحطات النووية من الخدمة بل وقد يسمح ببناء محطات نووية جديدة. ومن المنتظر أن تسفر هذه الخطوة عن نتائج إيجابية في جوانب المناخ من خلال تقليل الطلب على الغاز الطبيعي و/أو الفحم وما ينتج عنها من انبعاثات.

رغم أن ترامب أعلن تأييده في الماضي لمصادر الطاقة المتجددة إلا أن بيئات الوقود الأحفوري التي عمل فيها الأشخاص المعينين في المناصب الوزارية في إدارته وسيطرة الحزب الجمهوري على الكونجرس الأمريكي يوحيان بأن صناعة الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد بفترة عصيبة. وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في منشآت توليد الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من توفر الكهرباء الناتجة من الغاز الطبيعي وهي أرخص سعراً، ويرجع ذلك إلى الأرصدة التعويضية في الضرائب الفيدرالية وغيرها من الحوافز على مستوى كل ولاية.

في ضوء التشريعات الحالية، ستشهد مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من الرياح انخفاضاً وقدره 20% سنوياً في حجم الدعم الفيدرالي المخصص لها والذي يسمى "الأرصدة التعويضية لضرائب الإنتاج" حتى تصل هذه الأرصدة إلى الصفر في عام 2020. وتمت صياغة "رصيد ضرائب الاستثمار" للطاقة الشمسية بنفس الطريقة لتنتهي في عام 2021، بالرغم من أنه من المفترض استمرار نسبة وقدرها 10% من الأرصدة التعويضية للطاقة الشمسية بعد هذه الفترة. ويستطيع الكونجرس الأمريكي بكل سهولة أن يسمح بالانخفاض التدريجي للتمويل في كلا القطاعين، بحسب الخطة الأصلية المحددة، على مدار السنوات القليلة القادمة أو بدلاً من ذلك قد يُقدم على إنهاء

- التراجع عن تسديد المبلغ المتبقي وقدره 2 مليار دولار أمريكي من الالتزامات الأمريكية لصندوق المناخ الأخضر والذي يقوم بتمويل مشاريع تخفيف حدة آثار تغير المناخ ومشاريع التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية²⁶، و/أو
- التخلي عن اتفاقات المناخ الأخرى ومنها الاتفاق الثنائي مع الصين أو اتفاق عام 2016 بين حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك لتوليد نصف احتياجاتها الكهربائية من مصادر خالية الكربون بحلول عام 2025²⁷.

التداعيات المحتملة لاتخاذ تدابير مناخية لتغير المناخ: يزيد الزخم السياسي العالمي نحو تدابير المناخ منذ التوقيع على اتفاق باريس. ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد في العالم وفي الوقت نفسه تتحمل المسؤولية عن أكبر قدر من كميات الكربون المتراكمة في الغلاف الجوي (الولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أكبر دولة تتسبب في انبعاثات في الوقت الحاضر بعد الصين) فإن رد فعل الجانب الأمريكي ينبغي أن يكون على قدر اللوم الذي يتناسب مع نسبة مساهمتها في الاحتباس الحراري. سقف التوقعات عالي.

الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من الاتفاقات الدولية المعنية بالمناخ أو النكوص عن التزامها في اتفاق باريس يمكن أن يكون له تكاليف دبلوماسية باهظة حيث سيلحق ضرراً بالسمعة الدولية الأمريكية ويفوض العلاقات مع طلائعها (ولكن العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي لن تتأثر على الأرجح). وستنظر حكومات الدول الأوروبية تحديداً إلى هذا السلوك باعتباره قزماً لالتزام دولي. بل أن بعض الشركاء الأوروبيين قد يذهبون إلى حد عدم إبداء الرغبة في دعم أولويات ترامب في مجالات أخرى.

وأبدى ممثلو بعض الدول بما فيها الصين نواياهم شفويًا على الأقل بأن بلادهم ستواصل تنفيذ التزاماتها في اتفاق باريس بغض النظر عن كيفية تصرف الولايات المتحدة الأمريكية²⁸. إذا نجحت الصين في تقليل استخدام الفحم وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون فإنها قد تعزز مكانتها كدولة رائدة مسؤولة على المستوى الدولي في وقت تسير فيه الولايات المتحدة الأمريكية في الاتجاه المعاكس لذلك. في البلدان الأخرى، ربما يؤدي الرفض الأمريكي لاتفاق باريس إلى قيام بعض الدول بتجاهل تنفيذ التزاماتها والبدء في التصرف كما يطلو

هذا السيناريو خطوط الأنابيب الأربعة لتصدير الغاز والتي يتم إنشاؤها في وقت كتابة هذا التقرير وتصل طاقتها مجتمعة إلى 3.5 مليار قدم مكعب في اليوم. ومن المخطط إنشاء خطي أنابيب إضافيين لتصدير الغاز الأمريكي تساهم بكمية إضافية قدرها 3.3 مليار قدم مكعب في اليوم²³. وقطعاً يمكن أن يؤدي إلغاء تمديد خط الأنابيب للمكسيك إلى توفير الغاز لتصديره كغاز طبيعي مُسال.

السياسات الأمريكية بشأن المناخ في الفترة المقبلة

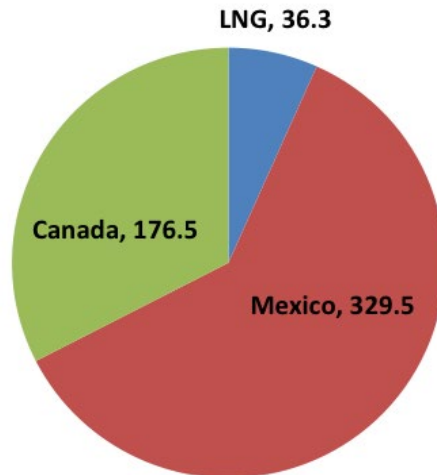
لم يكن تغير المناخ قضية رئيسية أثناء الحملة الانتخابية بالرغم من أن ترامب تحدث على الملأ ووصف تغير المناخ بأنه "خدعة" الهدف منها إلحاق الضرر بالاقتصاد الأمريكي وطالب بـ "إلغاء" اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي تم التوصل إليه في 2015. ومع هذا كانت تصريحات ترامب بعد الفوز بالانتخابات أكثر حذراً²⁴ ويوحى نقص الاهتمام بقضية المناخ بأن إدارة ترامب ربما توجه أنظارها إلى أولويات أخرى في العام الأول أو العامين الأولين من فترة رئاسته. ومع هذا فإن بعض المعينين في المناصب الوزارية اتخذوا مواقف عامة رافضة لتدابير مواجهة تغير المناخ. بل أن البعض منهم ذهب إلى حد التشكيك في الإجماع العلمي حول دور البشرية في تغير المناخ²⁵ فضلاً عما سبق، فإن المشككين في تغير المناخ بين أعضاء الحزب الجمهوري الذين يسيطرون على كلا غرفتي الكونجرس يمكن أن يقترحوا تشريعاً في هذا الشأن ثم يطلب من ترامب الموافقة على إصداره.

تشمل التصرفات المحتملة ما يلي:

- الإلغاء أو إيقاف التمويل أو التصرف بصورة خلاف ذلك لتقويض خطة الطاقة النظيفة بحسب ما ورد أعلاه.
- الانسحاب من اتفاق باريس لعام 2015 سواء رسمياً أو بتجاهل تنفيذ الالتزامات المفروضة على الولايات المتحدة الأمريكية.
- الانسحاب من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 وهي المعاهدة الأم لاتفاق باريس.

الشكل 3: المكسيك هي أكبر مستورد لصادرات الغاز الأمريكية.

صادرات الغاز الطبيعي الأمريكية في الربع الثاني من 2016 بحسب البلد (مليار قدم مكعب)



المصدر: وكالة معلومات الطاقة 2016.

النفط الخام لتصل إلى 7 مليون برميل/اليوم تقريباً. وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية 17% تقريباً من النفط من دول مجلس التعاون الخليجي معظمها من المملكة العربية السعودية (انظر الشكل 4).³⁰ ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج النفطي الأمريكي بنسبة 100,000 برميل أذى/في اليوم في عام 2017،³¹ ولكن يتنبأ الكثيرون بالعودة إلى الزيادة في كمية الإنتاج بعد ذلك بفترة قصيرة.

من المرجح أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية مستورداً كبيراً للنفط الخام السعودي وذلك في ضوء ترتيبات شركات التكرير الأمريكية وامتلاك المملكة العربية السعودية لمنشآت تكرير أمريكية طاقتها 620,000 برميل/اليوم.³² أما في المستقبل، فمن المحتمل أن تواصل الواردات الأمريكية منحنى الهبوط جراء ارتفاع كمية الإنتاج الأمريكي وثبات أو انخفاض الطلب. ولهذا فإن الأسواق الآسيوية ستتواصل زيادة أهميتها بالنسبة للصادرات النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما عن الغاز، فمن المتوقع أن تشهد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية زيادة على مدار فترة رئاسة ترامب وهي السنوات الأربع حتى نهاية 2020 بعد اكتمال محطات التسييل الجديدة التي يجري إنشائها. وسوف ينافس الغاز الطبيعي المسال الأمريكي على الهامش مع الشحنات القادمة من عُمان وأبوظبي وخصوصاً قطر بالرغم من أن التكلفة مفرطة الانخفاض للغاز القطري ستجعل له الصدارة. وساعد ضخ الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى الأسواق التي تعاني فعلاً من زيادة المعروض في تخفيض الأسعار مما سمح للدول التي ليس لديها غاز في الشرق الأوسط إلى التحول إلى الاستيراد بدلاً من تطوير مواردها المحلية الصعبة من الغاز أو إصلاح الأسعار الحكومية التي تسبب في إعاقه تطوير صناعات المنبع. ويبدو الشرق الأوسط الآن سوقاً مجدية للغاز الصخري الأمريكي. ومنذ ديسمبر 2016، تم تصدير خمس شحنات من الغاز الطبيعي المسال الأمريكي من محطة الغاز الطبيعي المسال التي تم افتتاحها مؤخراً وهي Sabine Pass إلى دول عربية؛ شحنتان لكل من الكويت والأردن وشحنة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.³³ (انظر الجدول 1).

لها في مجال الكربون وتوجيه اللوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وراء تغير موقفها. إذا استمر التراجع الأمريكي عن تدابير مواجهة تغير المناخ على المدى البعيد، فمن المتصور أن تقدم بعض الدول على فرض "رسوم جمركية للكربون" على الواردات الأمريكية.

أخيراً، تحظى تدابير تغير المناخ بدعم عالٍ بين الأمريكيين. فنجد أن شركات الطاقة وغيرها من شركات القطاع الخاص ألزمت نفسها فعلاً بتطبيق إستراتيجيات أعمال غير ضارة بالمناخ. وتعهد ممثلو شركات عديدة بتقليل انبعاثات الكربون بغض النظر عن المواقف التي يتخذها الرئيس الأمريكي والكونجرس.²⁹

ولعدة أسباب، يذهب البعض إلى القول بأن حتى الحكومة الأمريكية التي يهيمن عليها الجمهوريون ستواجه صعوبة في التراجع عن الطريق الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تغير المناخ. وتصور أن إدارة ترامب ستبني بدلاً مما سبق منهجاً يعتمد على "السير البطيء" في قضايا تغير المناخ مثلما كان عليه الحال في السياسات التي كانت تطبقها إدارة جورج دبليو بوش حيث لم يكن المناخ يحظى بالأولوية آنذاك.

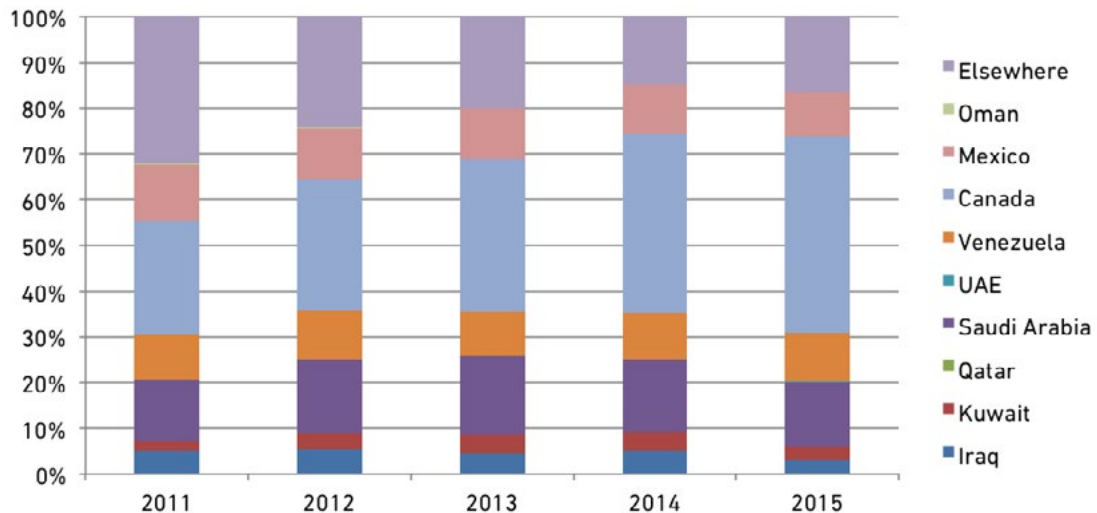
التأثير على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج

إذا ما الذي يمكن أن نتوقعه دول الخليج من الإدارة الأمريكية الجديدة؟

يقلل تنامي درجات الاكتفاء الذاتي والكفاءة في الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية من واردات النفط والغاز، ويدفع الدول الخليجية المصدرة فعلاً باتجاه الأسواق المتنامية في آسيا. الواردات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال شبه توقفت. كما أوضحنا سابقاً، النفط هو سلعة الطاقة الوحيدة التي يتم استيرادها بكميات كبيرة. وانخفض الإنتاج النفطي المحلي الأمريكي بنسبة 500,000 برميل/اليوم منذ أن وصل إلى ذروته في 2015 مما أدى إلى زيادة طفيفة في واردات

الشكل 4: الواردات الأمريكية من النفط الخام الكندي تحل محل الواردات من الشرق الأوسط وفنزويلا.

نسبة الواردات الأمريكية من النفط الخام بحسب بلد المنشأ 2011-2015



المصدر: وكالة معلومات الطاقة 2016.

التداعيات على منطقة الخليج

• التكلفة الأساسية للغاز الصخري الأمريكي أعلى من بعض المصادر المنافسة له.

• يتنامى الطلب الأمريكي على الغاز، وأشَارَ ترامب إلى أنه سيدعم شركات التصنيع التي تقرر البقاء وممارسة نشاطها في البلاد، مما يُوْشِرُ بدوره إلى المزيد من الزيادة في الطلب الأمريكي، و

• توجد الأسواق الأجنبية للغاز الأمريكي في حدود المنطقة التي تغطيها خطوط الأنابيب مما قد يجعلها محل كميات الغاز التي يتم استيرادها من مشاريع الغاز الطبيعي المُسال الأقل تنافسية في السعر.

وبالتبُّع يمكن أن ينقلب هذا التحليل رأساً على عقب في حال توتر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك أو ارتفاع الأسعار العالمية للغاز الطبيعي المُسال مما يُحفِّز الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة صادراتها من الغاز، وحتى لو حدث ذلك، فإن الزيادة في الصادرات الأمريكية لن تسهم إلا مساهمة طفيفة في الكمية المعروضة، في ضوء الاحتياطيات الضخمة من الغاز في منطقة الخليج، يذهب البعض إلى القول بأن دول مجلس التعاون الخليجي ستحصل على فائدة أكبر على المدى البعيد عند ترشيد أسعار الغاز الطبيعي مما يؤدي إلى حوافز للاستثمارات في صناعات المنبع وتجارة الغاز الإقليمية.

التغيرات في السياسات الأمريكية تجاه المناخ ومصادر الطاقة المتجددة لن يكون لها إلا تأثيرات محدودة على منطقة الخليج، ربما يحدث تباطؤ في الحصة المتزايدة لمصادر الطاقة المتجددة في سوق الكهرباء الأمريكي في ظل رئاسة ترامب وخصوصاً لو تم إلغاء أروعة الضرائب لطاقة الرياح والطاقة الشمسية أو تركها تنخفض تدريجياً حتى التخلص منها نهائياً. يمكن أن يتسبب انخفاض حدة المنافسة من مصادر الطاقة المتجددة في استمرار نمو حصة الغاز في سوق توليد الطاقة الأمريكي.

هناك صعوبة أكبر في محاولة توقع كيفية تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج في ظل رئاسة ترامب، وتمثل

كيف يمكن أن تؤثر التغيرات المحتملة في السياسات على حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي؟ هناك عدة سيناريوهات مختصرة تطرح نفسها:

• ربما يزداد الطلب الأمريكي على استيراد النفط في حالة التراجع عن لوائح كفاءة الطاقة ومنها المعايير الحالية لوكالة حماية البيئة والتي تضع متوسط النسبة عند 54.5 ميل لكل جالون (4.32 لتر لكل 100 كيلو متر) للسيارات الخفيفة التي يتم إنتاجها في الفترة بين 2017 و2025. ويمكن ألا تتحقق التوقعات بحدوث انخفاض في الطلب الأمريكي على البنزين في حالة حدوث تغير كبير في التشريعات علاوة على استمرار انخفاض أسعار الوقود.

العوامل الأخرى التي تتأثر بوجود ترامب تميل نحو عدم زيادة الواردات، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

• تقليل القيود المفروضة على إنتاج النفط والغاز المحلي يُمكن أن يُحدث زيادة في كمية العرض الأمريكية.

• كما أن احتمال زيادة النفاذ الكندي إلى سوق الخام الأمريكي ولا سيما الخام الثقيل من مقاطعة ألبرتا في كندا، والذي ينافس درجات الخام التي تصدرها منطقة الشرق الأوسط، هو نذير سوء لكمية العرض القادمة من الشرق الأوسط.

درجات الخام الخليجية لها ميزة واضحة في التكلفة بالرغم من المكاسب التي تحققت في الكفاءة في الإنتاج النفطي الأمريكي. في الفترات التي تنخفض فيها الأسعار، يستعيد النفط القادم من منطقة الخليج عادة حصته السوقية لأن المنافسين الذين يتحملون تكاليف أعلى يفرضون قيوداً على حجم الإنتاج من الآبار.

في عُضُونِ ذَلِكَ، لا يحتمل أن يصبح الغاز الصخري الأمريكي مصدراً مؤثراً للتوريد لدول الخليج التي ليس لديها غاز ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

الجدول 1: صادرات الغاز الصخري الأمريكي إلى الشرق الأوسط في الفترة من مارس إلى ديسمبر 2016.

صادرات الغاز الطبيعي المُسال من محطة Cheniere Sabine Pass في لويزيانا إلى دول الشرق الأوسط				
تاريخ الشحن	البلد المستورد	اسم الناقل	الكمية (ألف قدم مكعب)	السعر في نقطة التصدير (دولار/مليون وحدة حرارية)
28 مارس 2016	دولة الإمارات العربية المتحدة	Energy Atlantic	3,391,066	\$ 3.95
10 مايو 2016	الكويت	Creole Spirit	3,609,595	\$ 3.12
18 يوليو 2016	الأردن	Gaslog Greece	3,566,496	\$ 5.60
1 سبتمبر 2016	الكويت	SCF Melampus	3,458,203	\$ 5.32
11 سبتمبر 2016	الأردن	Maran Gas Delphi	3,361,693	\$ 5.53

المصدر: وزارة الطاقة الأمريكية 2016.

الطبيعي المُسال الأمريكي المتجهة إلى الشرق؛ بل أن منتجات الطاقة الأمريكية والخليجية - وهي المنتجات المُكررة والغاز الطبيعي المُسال - سيحدث بينها تنافس في بعض الأسواق. وبمقدار التطور الذي يحدث في مشهد قطاع الطاقة سيحدث تطور مماثل في أساس العلاقات السياسية والدعم العسكري الأمريكي. فحيث كانت المظلة الأمنية الأمريكية تقوم في الماضي على الاعتماد المباشر على الصادرات الخليجية إلا أن العلاقات سيتزايد اعتمادها على المصالح المشتركة في العلاقات الدولية وذلك في ضوء الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج.

تصريحات ترامب بعد الفوز بالانتخابات خطوة إلى الوراء من الموقف الأكثر عداءً الذي كان يتخذه كمرشح للانتخابات عندما أشار إلى أنه في حال فوزه بالرئاسة سيرفض شراء النفط من طلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج إذا رفضت هذه الدول تعويض الولايات المتحدة الأمريكية عن حماية الشحنات النفطية أو رفضت المشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب.³⁴

من منظور الإيرادات فإن استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من الخليج أو عدم استيرادها له ليس له إلا فارق بسيط بالنسبة للدول المصدرة في الخليج.³⁵ ومع هذا فإن الاقتصاد الدولي يقوم على الصادرات النفطية الخليجية؛ فإذا توقفت هذه الواردات فإن ذلك له تداعيات سلبية على جميع المستهلكين. حرية التجارة هي مصلحة عامة للعالم أجمع. وتمثل المضايق الإستراتيجية نقاط ضعف تستدعي حمايتها لتجنب الصدمات المؤدية إلى اضطراب الأسواق. ربما يساعد استيعاب إدارة ترامب لحجم المقايضات والعلاقات المتداخلة في صياغة سياساتها بشأن الطاقة إزاء بقية دول العالم.

الخاتمة

في أوائل 2017، تلوح في الأفق بوادر إعادة تشكيل أولويات السياسات الأمريكية تجاه الطاقة. تقدم هذه الورقة البحثية الاستنتاجات التالية: فيما يخص تغير المناخ من المحتمل أن تبتعد إدارة ترامب عن قضايا البيئة والمناخ وتغير الأولويات التي كانت موجودة في عهد أوباما وتوجه أنظارها نحو تحقيق مصالح قطاع شركات الطاقة. ومع هذا فإن تأثير ذلك على حالة البيئة في البلاد وانبعاثاتها المستقبلية من غازات الدفيئة ربما يكون محدوداً جراء عاملين هامين:

- أولاً الحكومة الفيدرالية ليس لها إلا تأثير عند الدرجة الثالثة على قطاع الطاقة الأمريكي والذي يتأثر أولاً بمؤشرات الأسواق الدولية وثانياً باللوائح والأنظمة التي تطبق على مستوى كل ولاية.
- ثانياً من المرجح أن تعطي إدارة ترامب الأولوية للسياسات التي ركّز عليها في حملته الانتخابية ومنها الهجرة والتجارة بدلاً من الطاقة.

في وقت كتابة هذا التقرير، يبدو قطاع الطاقة الأمريكية متوازناً حيث تتعافى شركات النفط والغاز من انخفاض أسعار السوق على مدار العامين الماضيين في حين أن الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلك الأمريكي ما تزال منخفضة.

ورغم ذلك فإن الفلسفة السياسية التي يتبناها الممثلون المنتخبون والمعينون الجدد في المناصب الوزارية تشمل كل شيء بدءاً من السياسات الحمائية والانعزالية حتى المثالية القائمة على حرية السوق. هذا التباين الواسع في وجهات النظر يفتح المجال أمام نطاق كبير على غير المعتاد من السياسات المحتمل تبنيها. ولهذا فإن التغييرات الجذرية في سياسات الطاقة لا تزال متصورة سواء من خلال المعينين في المناصب الوزارية الذين عملوا في قطاع الوقود الأحفوري أو من خلال الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريين أو كليهما.

بالنسبة لدول الخليج، فإن علاقات الطاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل تطورها. فما كان في الماضي علاقة قائمة على التصدير وحسب يتحول الآن إلى علاقة تقوم بشكل أكبر على التعاملات المتبادلة. ويرى المؤلفون أن عدد الناقلات التي تنقل النفط الخليجي في طريقها إلى الغرب ستقل بمرور الوقت. وحتى تلك الناقلات التي ستتجه إلى الغرب فعلاً ربما تواجه ناقلات الغاز

Endnotes

- 1) Restuccia, Andrew. 'Trump calls for 'complete American energy independence,' *Politico*, 26 May 2016.
- 2) The United States is a net exporter of coal. See: US EIA (U.S. Energy Information Administration). 'U.S. coal exports declined 23% in 2015, as coal imports remained steady,' *Today in Energy*, 7 March 2016.
- 3) In 2015, the US imported about 2.72 trillion cubic feet, Tcf) of natural gas and exported about 1.78 Tcf, resulting in net imports of nearly 0.93 Tcf. In 2015, net imports (imports minus exports) of natural gas equaled about 3% of U.S. natural gas consumption. See: US, EIA. 'Natural Gas Explained: Natural Gas Imports and Exports,' US Energy Information Administration, US EIA website, updated 27 September 2016.
- 4) Government of Canada. 'Canada-U.S. Relations: Electricity,' Government of Canada website, consulted on 2 November 2016.
- 5) Bonnar, Doug. 'U.S. uranium production is near historic low as imports continue to fuel U.S. reactors,' *Today in Energy*, US EIA, 1 June 2016.
- 6) US EIA. 'How much oil consumed by the United States comes from foreign countries?', *US EIA website*, updated on 13 October 2016.
- 7) US EIA. *Annual Energy Outlook 2016*, 2016.
- 8) Although some companies operating in the US maintain ownership stakes held by non-US governments.
- 9) By way of disclosure, author Dr Jim Krane took part in a US Department of Energy-led Power Africa discussion workshop at Rice University's Baker Institute on 18 May 2016, which aimed to support LNG exports by African producers.
- 10) Tedesco, John and Jennifer Hiller. 'Flares in Eagle Ford Shale wasting natural gas,' *San Antonio Express News*, August 2014.
- 11) Electric Reliability Council of Texas. *2015 State of the Grid Report*. February 2016, p. 21.
- 12) Malewitz, Jim and Kiah Collier. 'Rick Perry's energy legacy is more complicated than you think,' *The Texas Tribune*, 13 December 2016.
- 13) Congressional Research Service. *Oil Sands and the Keystone XL Pipeline: Background and Selected Environmental Issues*. 14 April 2014, p. 26.
- 14) US EIA. 'Short-Term Energy Outlook: Coal Forecast,' *US EIA website*, 6 December 2016.
- 15) Krane, Jim. *Climate Risk and the Fossil Fuel Industry: Two Feet High and Rising*. Working Paper, Baker Institute for Public Policy, Rice University, Houston, July 2016.
- 16) Science Debate. *Presidential Science Debate*, September 2016.
- 17) Tudor Pickering Holt. 'Tudor Pickering Holt Energy Thoughts,' 13 December 2016, email newsletter.
- 18) Ibid.
- 19) Investment and capital costs in producing oil and gas, including a 10% investment rate of return.
- 20) Rystaad Energy. 'Average Shale Wellhead Breakeven Prices are Below 40 USD/BBL,' press release, 28 July 2016.
- 21) Huq, Nushin and Emily Pickrell. 'Mexico's Demand for Natural Gas Spurs Pipelines, Disputes,' *Bloomberg*, 18 July 2016; also: US Federal Energy Regulatory Commission (FERC). 'North American LNG Import/Export Terminals Approved,' graphic on FERC website, 14 December 2016.
- 22) Cooper, Adrian et al. *The Macroeconomic Impact of Increasing U.S. LNG Exports*. US Department of Energy, Washington, D.C., 29 October 29 2015.
- 23) Paraskova, Tsvetana. 'U.S. Gas Pipeline Export Capacity to Mexico to Nearly Double By 2018,' *Oilprice.com*, 1 December 2016.
- 24) Asked about the Paris climate agreement in the interview with the New York Times on 22 November 2016, Trump said he has 'an open mind to it' and that he is 'looking at it very closely.' Shear, Michael D., Julie Hirschfeld Davis and Maggie Haberman. 'Trump, in Interview, Moderates Views but Defies Conventions,' *The New York Times*, 22 November 2016.
- 25) Milman, Oliver. 'Trump's transition: sceptics guide every agency dealing with climate change,' *The Guardian*, 12 December 2016.
- 26) The fund is targeting a long-term total of US\$100 billion, but has a shorter term goal of \$10 billion. The Obama administration committed to US\$3 billion and had transferred US\$1 billion by the time of writing.
- 27) Dlouhy, Jennifer A., and Angela Greiling Keane. 'U.S., Mexico, Canada Pledge 50 Percent Clean Power by 2025,' *Bloomberg*, 27 June 2016.
- 28) However, China in 2015 started up 70 GW of new coal projects and maintained construction on 200 GW more, leading the International Energy Agency to describe the coal sector in China as 'overbuilt.' See: Bloomberg, 'China Seen Investing Too Much in Power Plants That Burn Coal,' 13 September 2016.
- 29) Olson, Bradley, and Cassandra Sweet. 'Companies Stay Resolute in Emissions Fight,' *Wall Street Journal*, 9 December 2016, p. B1.
- 30) US EIA. 'Petroleum & Other Liquids: U.S. Import by Country of Origin,' *US EIA website*, 30 November 2016.
- 31) US EIA. 'Short-Term Energy Outlook: Global Liquid Fuels,' *US EIA website*, 6 December 2016.
- 32) The Motiva refinery in Port Arthur, Texas, is America's largest refinery and wholly owned by Saudi Aramco.
- 33) US EIA. *LNG Monthly*, US EIA, December 2016.
- 34) The New York Times, 'Highlights From Our Interview With Donald Trump on Foreign Policy,' 26 March 2016.
- 35) For more on this topic see: Krane, Jim. 'Refined Approach: Saudi Arabia Moves beyond Crude,' *Energy Policy* 82 (2015): pp. 99–104; Also see: Krane, Jim. 'Guzzling in the Gulf: The Monarchies Face a Threat From Within,' *Foreign Affairs*, 19 December 2014.